



رهانات قطاع التجارة الخارجية من أجل اقتصاد جزائري متنوع: فرص ترقية الصادرات
خارج قطاع المحروقات في إفريقيا

Foreign Trade Sector Bets : Opportunities of Boosting
Non-Hydrocarbon Exports

باجي يوسف

طالب دكتوراه، البريد الإلكتروني المهني: youcefbadji16@gmail.com، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2023/05/16؛ تاريخ القبول: 2023/05/23؛ تاريخ النشر: 2024/06/30

ملخص: ورثت الجزائر بعد حقبة الاستعمار الفرنسي اقتصادا هشاً، تميز بتواضع المؤسسات وإمكانات التسيير وضعف الموارد المالية، وتجاوزت الجزائر تلك المرحلة بعد تأميم ثرواتها نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن العشرين لتكون بعدها الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، فعلى الرغم من محاولات الاعتماد على أكثر من قطاع على سبيل التجربة الزراعية والصناعية، إلا أن الميزة التي ضلت تراول الاقتصاد الوطني هي الربيع على شاكلة قطاع المحروقات الذي يمثل أغلب عائدات التصدير. يتوفر قطاع التجارة الخارجية على إمكانيات لا تقل أهمية عن باقي القطاعات المنتجة، باعتبار العلاقة التبادلية بينها، كون القطاعات المنتجة تنشط التجارة الخارجية، وبدورها ترفع من وتيرة الإنتاج، وبهذا تتحقق أهداف تنويع الاقتصاد الوطني. وعلى الصعيد القاري تربط الجزائر بالدول الإفريقية علاقات سياسية ودبلوماسية جيدة ومتينة، لهذا تسعى الجزائر من أجل دعم توجهها الاقتصادي في أفريقيا كونها المجال الحيوي الجيوسراتيجي، وعلى ضوء هذا، فإن الاعتماد على قطاع التجارة يعد أحد الركائز المعول عليها من أجل بلوغ الغاية المنشودة، من خلال الولوج إلى الأسواق الإفريقية بهدف ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات اعتماداً على توليفة من الرهانات والوسائل المتاحة.

الكلمات المفتاح : تنويع الاقتصاد الوطني، قطاع التجارة الخارجية، الدور الاقتصادي، السوق الإفريقية، ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

Abstract: After the French colonial era, Algeria inherited a fragile economy characterized by a lack of institutions, management capabilities, financial and natural resources. Algeria surpassed that stage through nationalizing its wealth at the end of the sixties and early seventies of the twentieth century, to be the main pillar of the national economy, despite several attempts adopted to rely on more than one sector as an unsuccessful experiment. However, the advantage that kept national economy running is oil rent that mainly focuses on hydrocarbon sector, which represents most of the export earnings. The foreign trade sector has enormous potentials that are no less important than the rest of all other productive sectors, taking into account reciprocal relationship between them, as productive sectors activate foreign trade, and in turn, it raises the pace of production, which would attribute to achieve the goals of diversifying national economy. Algeria has good and solid political and diplomatic relations with almost all African countries, thus it is looking forward to fostering its economic role across the continent, as vital geostrategic sphere. In light of this, depending on foreign trade sector is one of the pillars relied upon in order to reach desired goal through access to African markets with the aim of boosting non-hydrocarbon exports.

Keywords : Diversifying the National Economy, Foreign Trade Sector, The Algerian Economic Role, African Market, Boosting Non-Hydrocarbon Sector.

1. المقدمة:

يعد تنويع الاقتصاد الوطني أحد أبرز توجهات السياسة العامة في المجال الاقتصادي وجوهرها نظرا للأهمية البالغة وتأثيره الإيجابي على مجرى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتبنت العديد من الحكومات المتعاقبة خطط لتنويع الاقتصاد، إلا أنها لم تحقق النتائج المطلوبة وبقيت جل الميادين المعول عليها فيما هذا الصدد تساهم بشكل جد متواضع في الناتج المحلي الخام، بينما الجزائر تحتوي على الإمكانيات اللازمة من موارد طبيعية وبشرية وعلمية. يعطي مخطط إنعاش الاقتصاد الوطني بداية العشرية الثالثة من الألفية الجديدة اهتماما بينا بتفعيل القطاعات المنتجة من خلال عدد من الآليات، ويبدو جليا بأن انتعاش مداخل قطاع المحروقات يعد مكسب حقيقيا للاقتصاد الجزائري، عملا بمبدأ تحويل خاصية الربح إلى ميزة تنطلق من خلالها تنمية مختلف المؤسسات والقطاعات التي بوسعها أن توفر الوفورات المالية اللازمة .

تعتبر القطاعات الاقتصادية المنتجة في الجزائر أحد الركائز المحورية من أجل تنويع الاقتصاد الوطني، كونها ميادين تحوز على جل عوامل إقلاعها وتنميتها، ولعل أحد أبرز هذه القطاعات، قطاع التجارة الخارجية الذي بات قطاع إستراتيجي في جل الدول المتطورة وقطاع واعد في الدول السائرة نحو النمو، وهو الحال نفسه بالنسبة للجزائر التي بدأت آليات اشتغاله بهدف تنشيط التجارة الخارجية الجزائرية وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وعلى ضوء هذا، تستعمل الجزائر توليفة من الوسائل والأدوات الفعالة كالدبلوماسية الاقتصادية التي لها دور كبير في تفعيل التجارة البينية في العالم، انطلاقا من نشاط البعثات الدبلوماسية والوكالات المتخصصة في هذا المجال.

عرفت بعض الشراكات التي عقدتها الجزائر مع مختلف دول العالم بما فيها الشراكة الأورو - جزائرية اختلالات لم تستفد منها الجزائر كثيرا، خصوصا فيما تعلق بالجانب التجاري، وهو الأمر الذي يستلزم إعادة النظر فيها والبحث عن شركات أخرى على أسس المصلحة المتبادلة أين سيكون لقطاع التجارة فرص سانحة من أجل بلوغ الأهداف المسطرة، وبناء على هذا، تحمل القارة الإفريقية في طياتها رهانات تجارية واعدة للمؤسسات الجزائرية الساعية نحو تصدير مختلف منتجاتها وخدماتها، ذلك عطفًا على رغبة الجزائر بالدفع نحو شراكة أفرو - جزائرية ما يجعلها تنبؤا مكانتها الاقتصادية والتجارية على الصعيد القاري، سوى أن الدول الإفريقية لا تخلوا من التحديات الجمة التي يتطلب تجاوزها استخدام مختلف الآليات والوسائل الممكنة.

إشكالية الدراسة:

عرفت حركة التجارة الجزائرية نحو إفريقيا وثبة غير مسبوقة، إذ أصبح تدفق السلع الجزائرية يمّون مختلف الأسواق الإفريقية باطراد وبناء على ما سبق نطرح المشكلة البحثية التالية : إلى أي مدى تسهم الصادرات خارج قطاع المحروقات نحو إفريقيا في تعزيز دور قطاع التجارة الخارجية من أجل تنويع الاقتصاد الوطني ؟

وللإجابة على المشكلة أعلاه تُطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- فيما تكمن أهمية قطاع التجارة الخارجية؟

- ما هي تحديات قطاع التجارة الخارجية نحو إفريقيا؟
- ما هي رهانات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات نحو إفريقيا؟

• الفرضيات:

وللإجابة على هذه الأسئلة ، نفترض بأنه كلما تحققت أهداف تنويع الاقتصاد الوطني كلما أدى ذلك إلى زيادة نشاط التجارة الخارجية للبلد، وكلما زاد هذا النشاط كلما تعززت عائدات التصدير خارج قطاع المحروقات.

• أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بمختلف المعوقات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق اقتصاد متعدد القطاعات، ومن أبرز هذه القطاعات هو قطاع التجارة الخارجية الذي يمثل أحد أهم القطاعات التي تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني من خلال التشجيع على تصدير الفائض من الإنتاج نحو الأسواق الخارجية، وتهدف كذلك الدراسة إلى تبيان مدى أهمية هذا القطاع في لعب الجزائر لأدوارها الاقتصادية في القارة الإفريقية.

- المناهج المتبعة: أبرز المناهج المتبعة في الدراسة هو: المنهج التحليلي، المنهج الإحصائي، المنهج الاستشرافي

2. المحور الأول: المقاربة الإيمولوجية للتجارة الخارجية وتنويع الاقتصاد

1.2 أولا: الاطار المفاهيمي

1.1.2 تعريف التجارة الخارجية : كتعريف إجرائي، التجارة الخارجية هي شبكة واسعة من خطوط الإمداد وسلاسل التوريد وحركة رؤوس الأموال عبر القارات ودول العالم، وتعتمد أساسا على المنتجات الموجهة للتصدير من جانب، (الكواز أحمد، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي، 2009) ومن جانب آخر عبر الموانئ والمطارات التجارية وازدهرت التجارة الخارجية في نهاية القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين، بعد تنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية ونجاح تجارب المناطق التجارية الحرة والتطور الهائل في وسائل النقل الحديثة.

2.1.2 أنواع التجارة الخارجية: وتشمل التجارة الخارجية أنواع مختلفة تكمن فيما يلي:

- **الاستيراد:** ويعتمد أساسا على قيام الدولة باقتناء السلع والخدمات التي لا تنتجها دول أخرى تتوفر على فائض منها، وكما هو شائع، تقوم الدول النامية باستيراد المنتجات المصنعة من الدول الصناعية، (أحمد الكواز، مرجع سابق) فيما تقوم الأخيرة باستيراد منها المواد الخام الضرورية في عملية التصنيع.

- **التصدير:** يخص بيع السلع والخدمات التي حققت فائض في الأسواق المحلية إلى الدول الأخرى التي لا تتوفر عليها وهو عكس الاستيراد، بحيث التصدير يجلب عائدات مالية للدولة سوى أن الاستيراد يستلزم نفقات من العملة الصعبة، وبناء على هذا تقوم بعض الدول بإعادة التصدير، بحيث تستورد السلعة من بلد آخر لتقوم بدورها بتصديرها إلى بلد آخر.
- **التجارة بين الشركات:** وهي التجارة التي تقوم بين الشركات، لا سيما العالمية منها والمتعددة الجنسيات، كأن تقوم شركة مختصة في إنتاج الغاز بتوريد الغاز إلى شركة أخرى مختصة في إنتاج الكهرباء.
- **التجارة بين الصناعات:** ويقوم هذا النوع من التجارة على التبادل الذي يحصل بين أطراف من بلدين للمواد والسلع التي لا يمكن تصنيعها أو إنتاجها في البلدين، نحو أن يصدر بلد اللوازم الكهرومنزلية للبلد الذي يقوم بدوره بتصدير له المنتجات الزراعية.

3.1.2. **تعريف تنويع الاقتصاد الوطني:** هو عملية تقوم على تنشيط قطاعات متعددة ومنتجة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وسد حاجيات أفراد المجتمع في مختلف السلع والخدمات، والاقتصاد المتنوع يحمي الأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة من مختلف الصعوبات والأزمات، عكس اقتصاد الريع الذي يعتمد على قطاع منتج واحد. وينتشر الاقتصاد المتنوع في الدول المتطورة والنامية أكثر من الدول السائرة في طريق النمو التي يغلب على اقتصادياتها الطابع الريعي.

2.2. الإطار النظري

1.2.2. نظرية النمو غير المتوازن

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاهها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وفقا لهيرشمان، فإن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية، (Salvatore, 1996, New york) إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية، ويجب أن تستهدف السياسات الإنمائية ما يلي:

- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية.
- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها.
- النمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن، تستند هذه النظرية على حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي.

تواجه هذه الإستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر المواد اللازمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام، أما المؤيدين لهذه الإستراتيجية فإنهم يفضلون الاستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة.

2.2.2. نظرية النمو المتوازن :

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، فنظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزن شتينور أنجروأثر لويس و قدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية، طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، وقد يكون لهذه النظرية آثار هامة للنمو المتوازن، بحيث يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية .
(Salvatore.1990,New York)

3.2. نظريات التجارة الخارجية:

1.3.2. نظرية الميزة النسبية: جاءت هذه النظرية لتعدل الخلل في نظرية الميزة المطلقة، فقد تكون دولة ما ذات كفاءة في إنتاج أكثر من منتج واحد، ما يعطيها ميزة في إنتاج العديد من المنتجات وليس منتج واحد فقط، وبالمقابل قد لا تمتلك دولة ما أي ميزة بإنتاج أي سلعة، ومع ذلك تحدث التجارة بين هذين البلدين، وهو ما يتعارض مع نظرية الميزة المطلقة. وعليه فإن نظرية الميزة المطلقة تركز على القدرة المطلقة للدولة على الإنتاج بينما نظرية الميزة النسبية تركز على الفروقات النسبية في الإنتاج (الكواز احمد الكويت، 2009).

2.3.2. نظرية هيكرش أولين: وتسمى أيضا بنظرية نسب عناصر الإنتاج، وتنص على أن الدولة تنتج وتصدر المنتجات التي تعتمد في تصنيعها على عناصر الإنتاج الوفيرة وقليلة التكلفة، بينما تستورد المنتجات التي تعتمد في إنتاجها على عناصر الإنتاج النادرة ومرتفعة التكلفة. والمقصود بعناصر الإنتاج، التكلفة التي يتحملها إنتاج السلعة من الأيدي العاملة، والموقع، ورأس المال، والمعدات المستخدمة في إنتاجها (الكواز احمد الكويت، 2009).

3.3.2. مقارنة رابح-رابح: أو مقارنة الربح الإيجابي، وتعتمد على الشراكة بين طرفين أو أكثر في مجال اقتصادي محدد (إنتاجي، خدماتي، تجاري ، مالي...) وبعدها يتم توزيع عوائد الأرباح بالتساوي وكما هو متفق عليه، بحيث لا يتعرض طرف إلى أرباح والأخر إلى خسائر وهو ما يُحوّل هذه الشراكة إلى صفرية، والتي تقف على النقيض من مقارنة رابح رابح، وتولي الدول النامية لهذه المقاربة أهمليه بالغة من أجل حماية ثرواتها ومواردها وشركاتها من الاستغلال والتابعة، وعوه على ذلك تحقيق أرباح وعوائد مالية تمكنها من إكمال مسارات التنمية وتجنب مختلف الصدمات الاقتصادية والمالية (منصور لحضاري، 2015، الدوحة) .

3. المحور الثاني : تحديات ترقية الصادرات نحو إفريقيا

1.3. واقع ترقية الصادرات نحو إفريقيا

على الرغم من الثروات الهائلة التي تتوفر عليها القارة الأفريقية، إلا أن اقتصاديات بلدانها تعاني هشاشة أكثر من أي قارة أخرى على وقع الكثير من العوامل، فالنتاج المحلي الإجمالي للقارة لا يتعدى 5 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي بحسب معطيات البنك الدولي، ومن الناحية التجارية، فإن التعاملات البينية بين دول القارة لا تتعدى 4 بالمائة وهي النسبة الأضعف مقارنة بتعاملات باقي القارات، حتى باعتبار دور التكتلات الجهوية الاقتصادية التي تم تأسيسها قبل عشرات السنوات كالإتحاد المغاربي الذي ضل مجمدا لأسباب سياسية واقتصادية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسوق المشتركة لدول شرق جنوب أفريقيا؛ ومنظمة التنمية ما بين دول شرق أفريقيا، ومجموعة التنمية لدول إفريقيا الجنوبية كلها لم تبلغ الأهداف المسطرة على الصعيدين الاقتصادي والتجاري، ما يستلزم إعادة النظر في آليات اشتغالها من خلال تبني إستراتيجيات عملية وأكثر فاعلية فيما هذا الصدد. (Robert.S. 1999, Nez York) بيد أن بروز قوى تجارية عالمية في الأسواق الإفريقية أفرز بداية تنافس كبير على هذه الأسواق، ما ينبأ بانتعاش التجارة على مستوى القارة ومستقبل اقتصادي أفضل لشعوبها.

ساهمت الجزائر منذ استقلالها في دعم القضايا الإفريقية من خلال الجهود الدبلوماسية الحثيثة والمبادرات الرامية إلى تحقيق تنمية مشتركة، إلا أن مخططات الاقتصادية السابقة لم تركز على الدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر قاريا، وهذا ما أخر دخول السلع والمنتجات الجزائرية إلى مختلف الدول الإفريقية، سوى أن الرؤية الإستراتيجية الجديدة مع بداية العشرية الثانية من القرن الحالي أعطت دفعة قوية من خلال تنشيط التجارة الخارجية نحو أفريقيا، من خلال القوافل التجارية البرية وفتح الخطوط البرية والبحرية التي تصل مختلف الوجهات الإفريقية. وبلغت الأرقام لم تتعدى الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى إفريقيا 50 مليار دولار منتصف سنة 2022 بحسب وكالة "ألجكس".

2.3. التحديات قطاع التجارة على الصعيد المحلي:

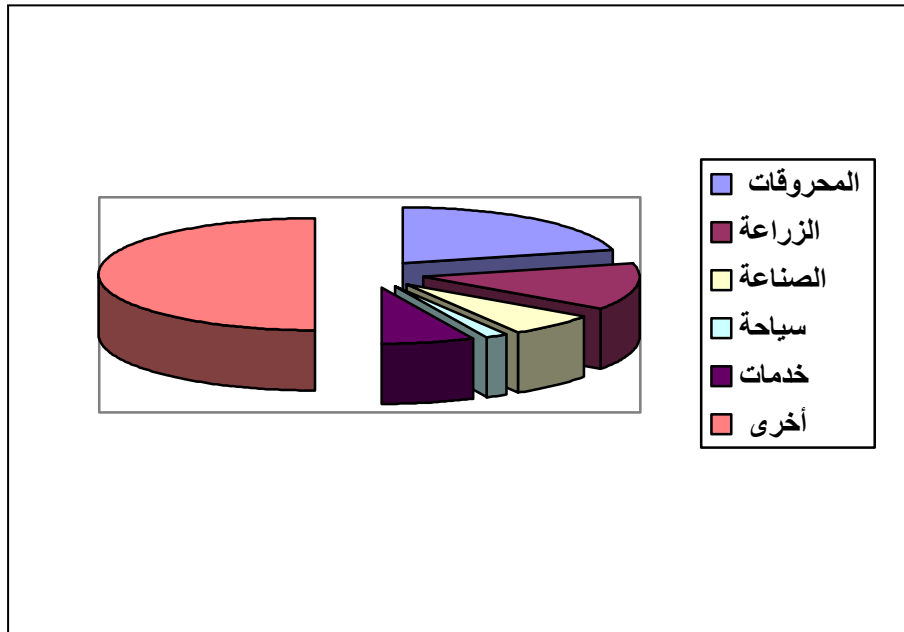
من أجل تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، يستلزم تجاوز مختلف التحديات المطروحة على المستوى الداخلي ومن أبرز هذه التحديات:

1.2.3. تنويع الاقتصاد الوطني من أجل تعزيز قطاع التجارة:

الاقتصاد الجزائري لا طالما عانى من تبعية مفرطة لقطاع المحروقات جراء عائدات التصدير التي دائما ما تفوق نسبة 90 بالمائة، ما يعرض الوضع الاقتصادي والاجتماعي إلى صدمات متباعدة الأثر بعد الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية، وتبنت الحكومات السابقة سياسات من أجل بلوغ هذا الهدف إلى أنها واجهت معوقات صعبة المنال، تمثلت في تحدي بناء إستراتيجية عملية تركز على تنشيط القطاعات الاقتصادية المنتجة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تأثر الاقتصاد بانخفاض أسعار النفط، مما ينعكس سلبا

على الوضع الاجتماعي والاقتصادي على السواء نتيجة تراجع احتياطات الصرف الأجنبي، إلى جانب كل هذا، فإن الرغبة السياسية عامل محوري من أجل بناء تخطيط إستراتيجي محكم على مراحل زمنية متعددة (بشير مصيطفى، 2012، الجزائر).

مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي الخام



المصدر: من إعداد الباحث بناء معطيات البنك الدولي

2.2.3. عامل التكوين والبحث العلمي: يحتاج قطاع التجارة إلى التركيز على عامل التكوين من أجل السير مع حجم التطور العالمي الملحوظ على الصعيد التجاري، ويكون ذلك انطلاقاً من التكوين الجيد للمكون كونه هو الركيزة الأساسية في قطاع البحث العلمي وبالتساق، عصرنة المناهج والبرامج الدراسية وربط المؤسسات والمعاهد والمراكز المتخصصة في هذا المجال بالمؤسسات المنتجة والتجارية، لتكون أكثر عملية وقابلة للاختراع والابتكار، كما يعد رُقمنة قطاع التجارة السبيل الأنسب من أجل تسهيل العمليات التجارية على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولا يقل تكوين فرق خاصة بالاقتصاد الذكي أهمية عن الآليات السابقة، كون الحصول على المعلومة أضحى يعزز من القوة الاقتصادية والتجارية على السواء.

3.2.3. البيروقراطية و الترسنة القانونية: تعد البيروقراطية السلبية وعدم ثبات الترسنة القانونية أحد أصعب التحديات التي تواجهها الجزائر، ليس فقط في قطاع التجارة ولكن في العديد من القطاعات أخرى، وتعمل الإجراءات الإدارية والقانونية التعسفية على عرقلة نشاط التجارة الخارجية من خلال عدم منح التراخيص ومختلف التسهيلات الضرورية الأخرى، وهو الأمر الذي يجعل المصدرين الجزائريين يعجزون عن إيصال مختلف منتجاتهم سواء إلى القارة الإفريقية أو أي منطقة أخرى في العالم، وفي نفس الوقت يؤدي إلى تراجع في مستويات الإنتاج، بسبب عدم قدرة المنتجين التخلص من

الفائض والخسائر المالية الكبيرة، وإلا اللجوء إلى طرق غير شرعية، كأسواق التصدير الموازية والسوداء، وهو ما يؤثر اقتصاديا وماليا على الدولة.

وفي الآونة الأخيرة، لجأت الجزائر إلى اتخاذ تدابير إدارية وقانونية جديدة من أجل تجاوز عقبة البيروقراطية والقوانين التعسفية، من خلال إعادة هيكلة الإدارات واستحداث وكالات متخصصة وإلغاء القوانين المعقدة واستبدالها بأخرى أنسب، ذلك من أجل تسهيل أكبر للمصدرين، وبالتالي تنشيط قطاع التجارة الخارجية بما يخدم هدف تنويع الاقتصاد الوطني.

3.3 قيود التجارة الخارجية نحو إفريقيا :

تعاني الدول الإفريقية توليفة من القيود التي تمثل التحديات الأكبر للشركات والمؤسسات الوطنية من أجل دخولها الأسواق الإفريقية، ولعل أبرزها تتمثل في:

1.3.3. عدم الاستقرار الوضع الأمني : تعاني العديد من الدول الإفريقية مشكلات أمنية باتت تعصف بتقدم مجتمعاتها وتؤخرها تنمويا لاسيما الحروب الأهلية وانتشار الجماعات المسلحة فمن بين 41 نزاع نشط في العالم تعرف القارة 23 نزاعا نشطا، وأمام هذه الظروف الأمنية التي غالبا ما تفضي إلى انهيار مؤسسات الدولة، وإسقاط الأنظمة السياسية، بالإضافة إلى الانقلابات، وعدم قدرة الدولة في التحكم في الحدود، ظهور الحركات الانفصالية وعودة النزعات العرقية، كل هذا يسهم في نفور مختلف الفواعل الاقتصادية عن التجارة وحتى الاستثمار في إفريقيا (لزهاري زواويد ويمينة مفاتيح، 2019، الجزائر).

وعلى الرغم من أن النزاعات بمجموعها تعتبر من التحديات الشائعة صعبة المنال، إلا أنه يمكن للدول الإفريقية تجاوزها من خلال:

- تكثيف المساعي الحميدة للمنظمات القارية والجهوية، من أجل بلوغ حلول السلمية لمختلف القضايا الأمنية؛
- العمل على تحقيق التنمية، من خلال طرح مخططات تنموية مشتركة بين البلدان الإفريقية؛
- تدعيم وتعزيز جهود الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية في حل النزاعات؛
- توحيد الجهود الأمنية على المستوى المحلي والقاري، وفي مختلف مجالاتها يعتبر مرتكز محوري لمواجهة النزاعات والحروب في القارة السمراء؛
- تكريس مقومات الوحدة الوطنية، من خلال الممارسة الصحيحة للمواطنة والحكم الرشيد كعوامل تنتصب نقيضا لمواجهة مختلف الظواهر الأمنية التي تترصد بالشعوب الإفريقية.

2.3.3. التنافسية : والتنافسية هي عامل تحد طبيعي في عالم اليوم الذي تطبعه العولمة بأشكالها لاسيما العولمة الاقتصادية التي أفرزت انتشار الشركات المتعددة الجنسية والعالمية، التي باتت تنتج وتتاجر في شتى أنحاء العالم، وبالنسبة لها تعد السوق الإفريقية سوقا استهلاكية كبيرة نظرا للعدد السكان الهائل الذي وصل إلى نحو 1.3 مليار بحلول سنة 2020 ربع سكان العالم، بيد أن نسب التبادل التجاري فيما بين دول القارة لا يتعدى 3 بالمائة، وهذا ما يوضح التوجه التجاري الخارجي للبلدان الإفريقية (Meltz, 2022, USA)

وأفضت التنافسية إلى انتشار الماركات العالمية في الأسواق الإفريقية، وظهور علامات جديدة بأسعار منخفضة خاصة الصينية والتركية، وهذه المنتجات تعد المفضلة لدى الزبون الإفريقي نظرا لأسعارها المقبولة التي تتناسب ومتوسط الدخل الفردي المنخفض في أغلب الدول الإفريقية، وعطفا على هذا، يكون لزاما على الشركات الجزائرية الراغبة في التصدير نحو إفريقيا أن تنافس هذه الماركات العالمية، وأن تكسب ثقة الزبون الإفريقي من خلال الجودة والأسعار المناسبة.

3.3.3. البنية التحتية في أفريقيا: لتنشيط التجارة الخارجية يستوجب إنشاء بنية تحتية مواتية حتى يمكن تسهيل استيراد وتصدير السلع بكل سهولة، بيد أن أغلب الدول الإفريقية لا تتوفر على بنية تحتية جيدة، فهي تفتقر إلى الطرقات والموانئ والمطارات المناسبة، بل وحتى تلك الموجودة لا تتميز بالمعايير اللازمة التي تضمن سلاسة حركة التجارة الخارجية، ومن أجل هذا، يقع على عاتق الدول الإفريقية بناء واستحداث بنيتها التحتية، كما تسعى الجزائر إلى ربط مختلف منشأتها التحتية بالدول الإفريقية حتى تنشط التجارة بينها وبين مختلف بلدان القارة.

كما يمكن تجاوز هذه العقبة، من خلال قيام البلدان الإفريقية بعقد شركات مربحة مع الشركات المتخصصة في تطوير البنية التحتية، ذلك أن بعض الدول الإفريقية تمتلك شركات ذات خبرة كبيرة في مجال الأشغال العمومية، كما هو الحال بالنسبة لشركة كوسيدار كثالث أكبر شركة متخصصة في هذا المجال على الصعيد القاري، و "جي تي بي"، والمؤسسة الوطنية للأشغال العمومية، وشركة "صاري"، ناهيك عن الشركات المصرية والجنوب إفريقية، إذ تعتبر هذه المؤسسات الإفريقية فرصة لدعم البنية التحتية التجارية لإفريقيا، وحتى دعم المحور الإفريقي - الإفريقي. (Peter J.2020,USA)

4.3.3. التسويق : يعد التسويق أحد أهم العوامل التي يستلزم التركيز عليها في التجارة الخارجية وهو مرحلة محورية مكتملة في العملية الإنتاجية بهدف ضمان وصول المنتجات إلى المستهلك بحيث باتت كبرى الشركات العالمية تدفع أموال طائلة من أجل التسويق لمنتجاتها، باستعمال شتى الوسائل التقليدية والحديثة على غرار التسويق الإلكتروني، بيد أن هذا لا يقف فقط عند رضا المستهلك على شاكلة التسويق، بل يقف بنسبة كبيرة عند رضا المستهلك حول جودة المنتجات واستحسانه لها.

ولهذا يعد التسويق تحد كبير للمنتجين الجزائريين حتى يتمكنوا من الترويج للسلع والخدمات الموجهة نحو الأسواق الإفريقية، وبالتالي يجب تبني التقنيات المناسبة والحديثة، كالاشتراك مع وسائل الاتصال الإفريقية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، والمشاركة في مختلف المعارض المنظمة على المستوى القاري، وحتى فتح مراكز البيع والتوزيع في مختلف الدول الإفريقية وتكون هذه الآليات

بعد دراسة طبيعة السوق الإفريقية التي تختلف عن باقي الأسواق العالمية كما يجب دراسة ذهنية الزبون الإفريقي من حيث عقلية الاستهلاك، فأغلب الشعوب الإفريقية تتميز بقلّة الدخل الفردي وتتطلب أسواقها منتجات منخفضة التكلفة تساعد المنتج الجزائري في الولوج إليها (Meltz, 2022, USA).

4. المحور الثالث: رهانات قطاع التجارة الخارجية في ترقية الصادرات نحو إفريقيا

تعزيز قطاع التجارة مرهون بزيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن أهم هذه الرهانات نجد :

1.4. رهان المشاريع الإستراتيجية من أجل تعزيز الشراكة الأفرو-جزائرية: عقدت الجزائر اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية التي يسعى الطرفان إلى جعلها أكثر فاعلية بناء على مقاربة رابح-رابح، وبالتساوق تسعى الجزائر إلى التأسيس لشراكة أفرو-جزائرية نظرا لأهمية القارة الإفريقية، فعلى الصعيد السياسي تمثل الانتماء القاري والجغرافي للجزائر، وأمنيا فإن منطقة جنوب الصحراء تمثل الخاصرة الرخوة للأمن القومي الجزائري، فجّل التهديدات في هذه المنطقة تعتبر أخطار أمنية قد تعبر حدود البلد في أي وهلة زمنية، واقتصاديا باعتبارها المكان الأمثل لتعزيز التعاون والشراكة الاقتصادية. (شاوي شافية، 2019، الجزائر) وبناء على هذا، شرعت الجزائر في بناء وتشبيد عدد من المشاريع الإستراتيجية وربطها بالقارة الإفريقية، إذ تسعى من خلالها إلى تنمية التجارة والاستثمار على الصعيدين الوطني والقاري، ولعلّ أهم هذه المشاريع تكمن في :

1.1.4. طريق الوحدة الإفريقية : أو الطريق العابر للصحراء، الذي بدأت الجزائر في تعبيده منذ ستينيات القرن الماضي بمعية كل من تونس، النيجر، نيجيريا، ومالي، وعلى الرغم من تباطؤ وتيرة أشغال المشروع في بادئ الأمر، إلا أن الجزائر نجحت في تجسيده باستكمال تعبيد 2315 كلم من أصل حوالي 4600 كلم باتجاه "لاغوس" النيجيرية، ومن إجمالي طول قدر بحوالي 9000 كلم، وبلغت قيمة الأشغال حوالي 2.5 مليار دولار، كما شرعت الجزائر في تحويله إلى طريق سريع مزدوج، وسَيَقُفُ هذا الطريق العزلة عن دول منطقة الساحل وجنوب الصحراء ويربطها بشمال القارة، وستكون له أهمية كبيرة في حركة التجارة والاستثمارات بين كل من منطقة شمال القارة، ووسطها إلى غربها، وهو وسيلة مهمة لتكريس شراكة حقيقة بين البلدان التي يعبُرُها هذا الطريق.

2.1.4. مشروع إنترنت الألياف البصرية نحو إفريقيا: باعتبار قطاع الاتصالات اليوم ذو أهمية بالغة في تطوير مختلف القطاعات من خلال ربطها بالشبكة العنكبوتية، ناهيك عن رقمتها والحال كذلك بالنسبة لقطاع التجارة، من أجل ضمان سلاسة الاتصال ابتداء من المنتج وصولا إلى المستهلك، وفي هذا الإطار، تم الإعلان عن مشروع الألياف البصرية في إطار مبادرة

"النيباد" الذي يأتي سعيا من الجزائر والدول الإفريقية، لتحقيق تنمية الاقتصاد الرقمي ما بين الدول المتبينة له، بحيث سيربط شمال ووسط إفريقيا بغربها، خاصة وأن العالم اليوم يشهد تطور غير مسبوق في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال. وسيعبر كابل الألياف عبر كل من التشاد ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا. سيشكل المشروع نموذجا مثاليا للشراكة الناجحة في قطاع حساس قائم على العَصْرنة والتكنولوجيا، وهو ما تحتاجه الدول الإفريقية من أجل أن تبوؤ مكانتها العالمي تجاريا واقتصاديا.

3.1.4. مشروع ميناء شرشال: يعد هذا المشروع الأكبر في إفريقيا من حيث البنى التحتية البحرية وحال إنجازه، يتوقع أن يكون من بين 30 ميناء الأكثر نشاطا في العالم، بدأت الدراسات عليه سنة 2018 وتم تحديد موقعه في منطقة الحمدانية شرق مدينة شرشال بتيبازة بعمق 20 مترا وقدرت تكلفته بنحو 5 مليار دولار، ومدة الأشغال ستدوم حوالي 7 سنوات حسب تقدير الدراسات ليبدأ استغلاله بشكل جزئي بعد 4 سنوات. تكمن أهمية هذا المشروع على المستوى القاري بأنه سيسهم بشكل فعال في تنشيط التجارة بين الجزائر والبلدان الإفريقية، بحيث سيكون للميناء 23 رصيفا بقدرة معالجة ستبلغ حوالي 28 مليون طن من البضائع سنويا، ما يعادل 7 مليون حاوية إلا أن المشروع تم تعليقه بسبب عدم اكتمال آليات التمويل، جراء التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي كلفت الدولة أموالا طائلة. وتعمل الجزائر من خلال انجاز هذا الميناء بأن تكون منطقة تجارية إستراتيجية تصل بين مختلف قارات العالم بإفريقيا، وبهذا يعد المشروع أحد أهم رهانات التجارة بين الجزائر وإفريقيا. وتجدر الإشارة إلا أن الجزائر وبلدانها إفريقياية اتفقت على فتح خطوط بحرية فيما بين موانئها بهدف تكثيف وتسهيل المبادلات التجارية، مث كل من خط الجزائر - موريتانيا؛ الجزائر - السنغال؛ الجزائر - تونس....

4.1.4. مشروع السكة الحديدية الجزائر - نيجيريا : وهو مشروع مستقبلي، تعمل الجزائر على إنشائه لتدعيم البنية التحتية لمنطقة جنوب الصحراء (الساحل وغرب إفريقيا) وكذلك لربط هذه المناطق ببعضها البعض وتعزيز فعالية مختلف المشاريع الأخرى على غرار مشروع ميناء الحمدانية من أجل التجسيد ملموس للتجارة والاستثمارات بين الجزائر والبلدان الإفريقية، وقد شرعت الجزائر في إنجاز الشطر الخاص بها المقدر حاليا ب 600 كلم من أصل 2320 كلم فيما يمكن أن يصل طولها الإجمالي إلى حوالي 4600 كلم من العاصمة الجزائر شمالا إلا "لاغوس" جنوبا، حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (لزهاري زواويد، 2019، الجزائر).

5.1.4. وظائف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في أفريقيا: تعد الدبلوماسية الاقتصادية وسيلة من الوسائل السياسية الخارجية، التي تعمل عليها الجزائر من أجل اكتساب مكانة اقتصادية مرموقة في القارة الإفريقية، مركزة حاليا على الجانب التجاري بحيث تعمل من خلال بحث الدبلوماسيين الجزائريين العاملين في الدول الإفريقية مع القادة والمسؤولين ومدراء الشركات

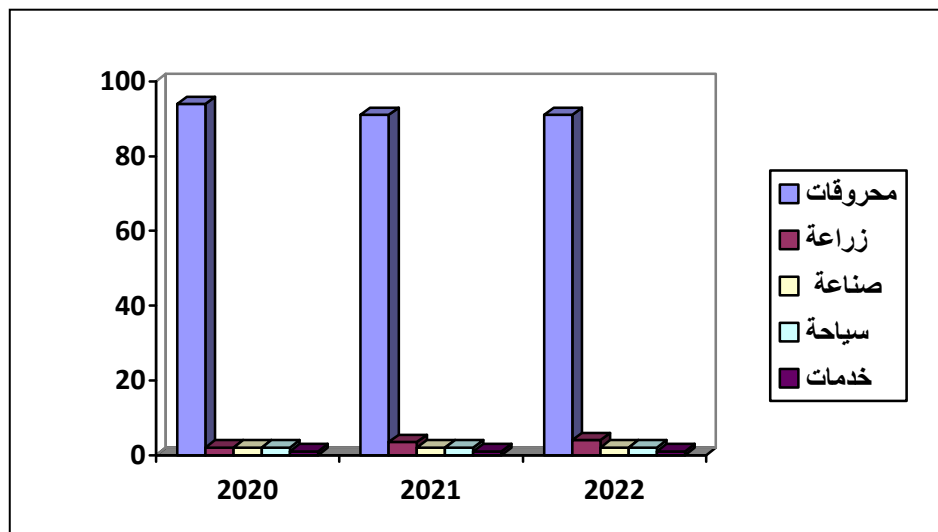
الإفريقية، حول كيفية فتح الأسواق المناسبة للسلع والخدمات الجزائرية بغية تصديرها إلى إفريقيا. (بن شيخ صهيب، 2020، الجزائر) ومن جهة، تعمل على إيجاد الاستثمارات المواتية لصالح الشركات الجزائرية وتشجيعها على التوجه نحو الاستثمار المباشر في القارة الإفريقية، خاصة وأن العديد منها يكتسب خبرة وتنافسية تؤهلها لاستغلال الفرص المتاحة في إفريقيا (يمكن قائمة الشركات في الجزائر) تتحدد في تلك النشطة في قطاعات الطاقة على غرار شركة سونطراك التي لها خبرة لا مثيل لها في إفريقيا، كما أنها مصنفة ضمن أحسن أول عشرين شركة النفط في العالم لسنة 2022 بحسب موقع أوليمن أند بويز، والأشغال العمومية ميث شركة كوسيدار المصنفة كالثالث أكبر شركة إفريقيا في الأشغال العمومية، والصناعات الكهرومنزلية على غرار شركات كوندور التي حققت عدة براءات اختراع، وشركة " إريس "....

• **الوكالات المتخصصة:** تعد الوكالات المتخصصة في التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية، أحد أبرز وسائل السياسة الخارجية وسند مهم لتعزيز نشاط دبلوماسية الاقتصادية كما تعد بمثابة الوصلة بين الداخل (ما تعلق بالإنتاج المحلي) والخارج (فيما تعلق بتحويل الإنتاج المحلي نحو الخارج) فهي بالتالي تشجع على زيادة الإنتاج وتنمية المؤسسات، من خلال التشجيع على التوجه نحو المتاجرة والاستثمار في الخارج، وأحد أبرز هذه الوكالات هي:

■ **وكالة " ألكس "** (الوكالة الوطنية لترقية الصادرات الخارجية): تعتبر مؤسسة عمومية تابعة لوزارة التجارة، تم إنشاءها عام 2004 بهدف تعزيز وترقية التجارة الجزائرية في الخارج، وتركز على تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال تشجيع مؤسسات مختلف القطاعات على الإنتاج، وهي تقوم بدور الوساطة بينها وبين مختلف الهيئات والمؤسسات الراغبة في استيراد السلع والخدمات الجزائرية، وتقوم الوكالة بالبحث عن الموردين في مختلف دول العالم وتعريفهم بالمنتجات البلد، وإقامة معارض لها وملتقيات تجمعهم بالمصدرين الجزائريين. كما تقوم الوكالة بوضع إستراتيجيات وخطط بهدف ترقية الصادرات الجزائرية، وكذلك تقديم إحصاءات والمعلومات الضرورية حولها. ومثل هذه الوكالات أهمية بالغة في تنشيط قطاع التجارة في إفريقيا كونها تساهم في تقريب وجهات النظر المتعاملين التجاريين وتحديد السبل الصحيحة التي ينبغي انتهاجها من أجل تعزيز المبادلات التجارية فيما بين دول القارة.

(Robert, 1999, Washington

مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي صادرات الجزائر الإجمالية



المصدر: من إعداد الباحث بناء معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

- رابعا منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLECAF: هي اتفاقية تجارية تجمع 49 دولة من أصل 54 دولة إفريقية، تأسست عام 2018 بكيغالي عاصمة روندا وتم العمل بها عام 2019 وتسعى من خلالها الدول الإفريقية إلى تنمية وتعزيز التجارة بين الدول الإفريقية، من خلال تجاوز مختلف القيود في إطار الجماعات الاقتصادية الإقليمية وجمعها في منظمة تجارية قارية وإلغاء الحواجز الجمركية بالتدرج، (WBG, 2019,New York).

دور الجزائر في منطقة التجارة الحرة كقطب اقتصادي إفريقي

صادقت الجزائر بشكل رسمي على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة شهر فيفري عام 2020 و تعتبر الجزائر بأن هذه المنطقة سيكون لها دور كبير في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية، سوى أن هذا، يقف عند إرادة الدول الإفريقية في تحقيق أهدافها في المنطقة التجارية من خلال مجابهة مختلف التحديات التي ستواجهها المنطقة، على وجه التحديد إعادة هيكلة الاقتصاديات بما يساهم في زيادة الإنتاج والتصدير وفق المعايير الدولية، والانفتاح أكثر فيما بينها لتعزيز التجارة البينية، والمساهمة في تطوير البنى التحتية المستعملة في التجارة، فضلا عن الالتزام بقواعد الاتفاقية، من رفع القيود والحواجز الجمركية.

(Nakwazimahango,2017, London)

تسعى الجزائر عبر المنطقة التجارية الإفريقية الحرة إلى تعزيز دورها الاقتصادي والتجاري في إفريقيا، وجاء هذا الانضمام بالتساوق مع رغبة الجزائر الكبيرة في تعزيز نشاط الدبلوماسية الاقتصادية عملا بمقاصد رؤية الجزائر سنة 2030 من أجل تقوية

الاقتصاد الجزائري من باب ترقية الصادرات، وخصوصا في القارة الإفريقية، واجتياز معضلة الربيع النفطي من خلال رفع إنتاجية ومداخل القطاعات خارج قطاع المحروقات.

وعلى الرغم من تواضع أداء الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، إلا أن البلد يتوفر على هياكل قاعدية جيدة وإمكانات اقتصادية هائلة، على غرار تلك التي تتوفر عليها القطاعات الزراعية، والطاقة والتعدين وحتى القطاع الصناعي عند الاستغلال الجيد، إذ ستلعب هذه العوامل في تعزيز الدور التجاري للجزائر في القارة عامة وفي المنطقة التجارية الحرة القارية الإفريقية خاصة، إلا فيما خلا أنه على السلطات الجزائرية أن تتجاوز معوقات التسيير بما يحمله من سلبيات. وتعد هذه المنطقة أحد أبرز الفرص في تقوية الشراكة الإفريقية-الجزائرية، فتنامي التجارة مع الدول الإفريقية يعد رهان واعد وفرصة سانحة من أجل التعاون في مجالات أخرى لا تقل أهمية عن التجارة، وتعميق النفوذ الاقتصادي الجزائري القائم على مبدأ المصالح المشتركة.

5. خاتمة:

بالمحصلة، يعد الانتقال من الاقتصاد الأحادي إلى اقتصاد متنوع الإنتاج والعائدات المالية هو بمثابة التحدي الأكبر للاقتصاد الجزائري، بحيث يتطلب ذلك انتهاز إستراتيجية عملية واضحة المعالم والأهداف، قائمة بالأساس على دعم وتنشيط مختلف القطاعات المنتجة على غرار الزراعة، والصناعات بأنواعها، وكذلك قطاعات الخدمات والسياحة، ولعل تطبيق نموذج النمو غير المتوازن بغية النهوض بالقطاعات على حسب درجة الأهمية من خلال استغلال عائدات قطاع المحروقات، يعتبر الأقرب والأنجح من أجل اقتصاد متنوع، قوي، ومنتعش بأقل جهد ممكن وفي أسرع وقت ممكن.

يعد قطاع التجارة في شقه الخارجي أحد أهم الرهانات التي يجب أن يعول عليها من أجل التخلص من تابعة الربيع النفطي، ذلك أن فائض الإنتاج يتم تصديره مقابل تحصيل عوائد مالية بالعملة الصعبة، والدور الأبرز لقطاع التجارة هو تدوير وتنشيط دائرة الإنتاج، فكلما زاد الإنتاج وتحقق الفائض كلما أدى ذلك إلى نمو في الصادرات خارج قطاع المحروقات، وبالتالي انتعاش الخزينة العمومية، وهو عامل مشجع للشركات والمؤسسات المنتجة من أجل زيادة الإنتاج.

تبنت الجزائر مجموعة من السياسات والآليات والإجراءات القانونية من أجل مواجهة شتى التحديات، سواء المتعلقة بالإنتاج أو التصدير، بهدف تسريع وتيرة الإنتاج وتسهيل ولوج الصادرات نحو الأسواق الإفريقية، بيد أن التحديات الخارجية على المستوى القاري تبقى مطروحة، فالعديد من الدول الإفريقية لا تزال تعاني من مغبة الحروب والنزاعات على غرار دول منطقة الساحل ودول جنوب الصحراء، ما يعرقل حركة التجارة الخارجية بشكل كبير، فضلا عن ضعف الدول الإفريقية من ناحية البنى الضرورية في عملية التصدير. (Naomi Chazan and others, 1999, USA) والجزائر كففاعل مهم في القارة الإفريقية تسارع الزمن من جل توحيد الصف الإفريقي صوب هذه التحديات من أجل تخطيها بشتى الوسائل المتاحة.

تراهن الجزائر من أجل زيادة حجم نشاطها التجاري في القارة الإفريقية على توليفة من مشاريع البنية التحتية الموصولة بمختلف المناطق الإفريقية، والتي تمثل الأداة الفعالة في تنشيط التجارة نحو أفريقيا، كما ربطت الجزائر الأسواق الإفريقية بفتح الممرات عبر الحدود الجنوبية وتشغيل خطوط بحرية وأخرى جوية بعدد من البلدان الإفريقية ذات الوجهات التجارية الهامة، كما هو الحال بالنسبة لغرب إفريقيا وشرقا، وأعادت الجزائر بعث الدبلوماسية الاقتصادية كونها الأداة الأمثل لتعزيز الدور الاقتصادي للجزائر على المستوى القاري، ناهيك عن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ودور الجزائر فيها من أجل ترقية التجارة البينة بين الدول الإفريقية كافة.

6. نتائج الدراسة:

بعد الإحاطة بجوانب الموضوع المحورية، توصلينا إلى أبرز التوصيات التالية:

- من أجل إنعاش قطاع التجارة الخارجية في إطار ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، يستلزم تبني إستراتيجية عملية متوسطة وبعيدة المدى، تركز على النهوض بالقطاعات المنتجة، أخذا بعين الاعتبار كل التحديات، من أجل تجاوزها، وكيفية بلوغ الأهداف، كما نقترح تبني نموذج المناطق الاقتصادية المتخصصة، الذي يستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على السواء؛
- معلوم بأن القارة الإفريقية تكثرت فيها النزاعات والحروب، وهي أبرز التحديات التي تعيق النشاط التجاري في القارة، وهذا ما يقتضي من الجزائر، السعي من خلال الدبلوماسية السلمية، وبمعية الدول الإفريقية الأخرى فظ النزاعات وتنشيط حركة السلع في تلك المناطق بحذر، تجنباً للخسائر من جهة، وكمكسب بعد استتاب الأمن من جهة أخرى؛
- سعي الجزائر إلى ربط القارة بمشاريع إستراتيجية متعلقة بالبنية التحتية، يعد مكسبا حقيقيا من أجل زيادة صادرات الجزائر نحو الأسواق الإفريقية، بيد أن هذا يحتاج إلى التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية، كوسيلة تضمن الاستغلال الأمثل لهذه الإنجازات، ويكون ذلك من خلال زيادة النشاطات الاقتصادية للبعثات الدبلوماسية، والوكالات المتخصصة في مختلف البلدان الإفريقية، ناهيك عن الامتيازات والتسهيلات القانونية واللوجستية للمصدرين المنتجين، من أجل تحفيزهم وتشجيعهم على زيادة تصدير السلع والخدمات المختلفة نحو إفريقيا.

7. الإحالات والمراجع:

- 1- الكواز أحمد ، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2009، ص 81
- 2- الكواز أحمد ، نفس المرجع، ص 82
- 3- Salvatore, D, 1996, Theory and Problems of International Economics, 4th, ED, New York, McGraw-Hill, P: 84
- 4- Salvatore, D, op.cit, 86
- 5- الكواز أحمد، مرجع سابق، 84
- 6- الكواز أحمد، مرجع سابق، 85
- 7- منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-المبادئ-التحديات، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015، ص: 58، 65، 68
- 8- Robert, S, 1999, Trade: An Engine of Growth for Africa, Finance and Development N°4, P: 26-29
- 9- بشير مصطفى: رائحة النفط، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2012، ص 50، 122
- 10- لزهاري زواويد ويمينة مفاتيح، المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة للتنمية في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا " النيباد" تحديات الحاضر ورؤى المستقبل، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 09، العدد: 05، السنة: 2019
- 11- شاوي شافية، الشراكة الأور - ومتوسطة، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 10
- 12- Meltz, M.J, 2022, The Impact of Trade on Intra – Industry Reallocation Aggregate Industry Productivity, Working Paper, Harvard University, p: 66
- 13- Peter J. Schraeder, ED, 2020, Understanding Contemporary Africa, Lynne Rienner publisher, USA, P 86 ,90
- 14- Meltz, M.J, op.cit,p 71
- 15- Peter J. op.cit,p 250
- 16- David Luke & Jamie Macleod, 2021, Inclusive Trade in Africa: the African Continental Free Trade Area, Rutledge, New York, P: 78, 96, 203

17- شاوي شافية، مرجع سابق، ص 13

18- لزهاري زواويد ويمينة مفاتيح، مرجع سابق، ص 14

16- بن شيخ محمد صهيب، النيباد ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا، مذكرة لنيل شهادة الماستر، في الحقوق تخصص قانون عام، السنة: 2019-2020، ص 53، 55

-19 Haward university press, classic ED, 1982, Dependency, and imperialism: obstacles to Africa's dependency, library Of Political sciences, England.

-20 The World Bank Group, 2019, the African Continental Free Trade Area: Economic and Distribution Effect, P: 34, 40, and 43,155.

-21 Nakwazimahango, 1st ED, 2017, dependency syndrome in Africa, African books collective, Oxford, P: 73,113

-22 Naomi Chazan and others, 3end ED, 1999, politics and society in contemporary Africa lynneRienner publisher, USA, P: 197, 110, 137

8. الملاحق

الجدول رقم 01: نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا حسب المنطقة

الدولة / المنطقة	2019	2020	2021
منطقة إفريقيا الوسطى	3.7	-3	3.4
منطقة شمال إفريقيا	4	0.8	7.8
منطقة إفريقيا الجنوبية	0.3	-6.2	3.8
منطقة غرب إفريقيا	4	2	4.1
منطقة شرق إفريقيا	7.8	1	4.2

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات صندوق النقد الدولي.